

2019 

الميزانية العامة للدولة

الاستدامة المالية والاقتصادية



وزارة
الإعلام



البوابة
الحكومية



المجلس
الأعلى للتخطيط



وزارة
المالية

2019

بمناسبة صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٩/١) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩م، يسر وزارة المالية وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط أن تستعرض في هذا البيان أهم ملامح وتقديرات الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠١٩م والنتائج الأولية لميزانية السنة المالية ٢٠١٨م.

شهدت ميزانية العام المنصرم ٢٠١٨م تحسناً في الأداء مقارنة بأداء الأعوام الثلاثة الماضية (٢٠١٥ - ٢٠١٧م) مستفيدة من الزيادة المسجلة في أسعار النفط وانعكاس أثر بعض الإجراءات المتخذة لتنمية الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق، إلا أن المؤشرات الحديثة لأسواق النفط تشير إلى عدم التوازن واستمرار تذبذب الأسعار، الأمر الذي يتطلب المزيد من التحوط في ميزانية عام ٢٠١٩م والاستمرار في ضبط وترشيد الإنفاق الجاري، وتعزيز الإيرادات غير النفطية والدفع بمشروعات البنية الأساسية والمشروعات الاستراتيجية لتحفيز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي.

إن الإطار المالي لميزانية عام ٢٠١٩م يستهدف تحقيق مجموعة من الغايات والأولويات تأتي في مقدمتها الاستدامة المالية لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستمرار في تحقيق معدل النمو المستهدف، وإنجاز برامج التنويع الاقتصادي، ومستهدفات الاستثمار المحلي والأجنبي، وتمكين القطاع الخاص القيام بدور أكبر في إدارة عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

وفيما يلي عرض لأهم ملامح ميزانية عام ٢٠١٩م و النتائج الأولية لميزانية عام ٢٠١٨م:

أولاً: التطورات الاقتصادية:

• الاقتصاد العالمي:

توقع صندوق النقد الدولي أن يواصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة مرتفعة نسبياً ليلبلغ نحو (٣,٧%) في كل من عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩م, إلا أن النمو العالمي تحيطه مجموعة من التحديات منها ارتفاع التوترات التجارية بين الاقتصادات الرئيسية، وزيادة مستويات عدم اليقين بشأن اتجاهات السياسة النقدية في الدول المتقدمة، وارتفاع مستويات المديونية العالمية، إضافة إلى زيادة المخاطر الجيوسياسية.

أما في شأن أسعار النفط العالمية فقد شهدت تقلبات عديدة في عام ٢٠١٨م، حيث وصلت لمستويات مرتفعة وبلغت نحو (٨٩) دولار أمريكي للبرميل خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨م إلا أنها ما لبثت أن انخفضت خلال فترة قصيرة إلى حوالي (٥٠) دولار أمريكي للبرميل خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨م نتيجة لعدة عوامل منها ما هو متعلق بأساسيات السوق (العرض والطلب) ومنها ما هو مرتبط ببعض المخاطر الجيوسياسية.

وبالنسبة لتوقعات الأسعار لعام ٢٠١٩م فإن تقديرات المؤسسات الدولية تشير إلى أن متوسط أسعار النفط سوف تتراوح ما بين (٦٠) الى (٦٥) دولار أمريكي للبرميل، وعلى الرغم من التوقعات الايجابية لأسعار النفط، إلا أنه عند تقدير الإيرادات النفطية للميزانية ينبغي اتخاذ سياسات تحوطية تجنباً لأي تذبذبات قد تحدث في أسعار النفط.

• الاقتصاد الوطني:

رغم التحديات التي شهدتها الاقتصاد الوطني خلال الأعوام الثلاثة الأولى للخطة الخمسية التاسعة، إلا أنه تمكن من تحقيق معدل نمو إيجابي يتوقع أن يبلغ بالمتوسط ما بين (٢ - ٣%) مع نهاية الخطة، وقد أشارت البيانات الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة بالأسعار الجارية حيث بلغت نسبة النمو خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨م (١,٥%) مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٧م، ويأتي هذا النمو مدفوعاً بارتفاع إجمالي الأنشطة النفطية، لا سيما أنشطة الغاز الطبيعي بنحو (٢,٢%) بالإضافة إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية خلال ذات الفترة بنسبة (١,٥%) نتيجة ارتفاع الأنشطة الصناعية وأنشطة قطاع التعدين واستغلال المحاجر، وقد بلغت مساهمة الأنشطة غير النفطية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨م نحو (٦٣%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، وتشير التوقعات إلى استمرار التحسن في وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٩م وتحقيق نمو لا يقل عن (٣%) بالأسعار الثابتة مدفوعاً بنمو الأنشطة النفطية وغير النفطية.

وقد توقع صندوق النقد الدولي معاودة ارتفاع نمو الاقتصاد الوطني خلال عام ٢٠١٨م لتصل إلى (٣%) بالأسعار الثابتة، كما يتوقع أن تسجل السلطنة أسرع معدل نمو بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام ٢٠١٩م.

كما توقع البنك الدولي استمرار تحسن الاقتصاد الوطني خلال عامي ٢٠١٨م و ٢٠١٩م نتيجة لعدة عوامل أبرزها انتعاش قطاع الهيدروكربونات (النفطي) وزيادة إنتاج حقل (خزان) للغاز، وتوقع استمرار تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة.

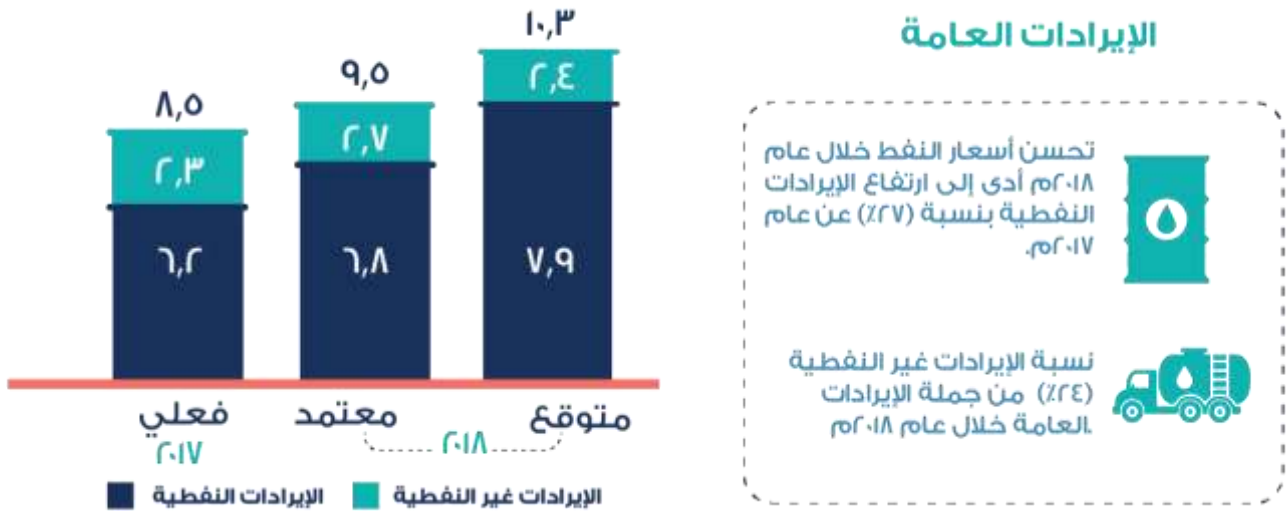
أما بشأن معدل التضخم محلياً فإن التوقعات تشير إلى أن يبلغ معدله خلال عامي ٢٠١٨م و ٢٠١٩م ما بين (٢ - ٣%).

فيما يتعلق بالقطاع المصرفي فإن البيانات المالية تشير إلى ملاءة عالية في ظل نسب النمو الجيدة للنتائج المحلي الإجمالي، وسياسة ترشيد الإنفاق العام بالتزامن مع استمرار البنك المركزي العُماني في انتهاج سياسته الإشرافية والرقابية المحكمة، واتخاذ سياسة نقدية محفزة منسجمة مع السياسة المالية تستجيب للتطورات في أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي - عملة المثبت للريال العُماني - بكل كفاءة، وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المواتية تم الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للسلطنة مما يدعم آفاق النمو والتنويع الاقتصادي وتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

ثانياً: النتائج الأولية لميزانية عام ٢٠١٨ م:

• الإيرادات العامة:

وفقاً للتقديرات الفعلية المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٨ م تظهر النتائج التالية:



يعود السبب الرئيسي في عدم تحقيق المستهدف من الإيرادات غير النفطية إلى تأخر تطبيق بعض الإجراءات المقررة لتنشيط هذه الإيرادات.

• الإنفاق العام:



بلغ إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠١٨ م وفق التقديرات الفعلية (الأولية) نحو (١٣,٢) مليار ريال عُماني مقارنة بمبلغ (١٢,٥) مليار ريال عُماني حسب تقديرات الميزانية أي بزيادة تبلغ نسبتها (٦%)؛ نتيجة ارتفاع المصروفات الانمائية للمشاريع ومصروفات عدد من وحدات الجهاز الإداري للدولة لتغطية احتياجات ضرورية وملحة وكذلك ارتفاع مصروفات دعم قطاع الكهرباء وخدمة الدين العام.

ثالثاً: أهداف الميزانية العامة لعام ٢٠١٩ م:

تهدف الميزانية العامة إلى تحقيق مجموعة من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تأتي في مقدمتها الأهداف التالية:

(١) الاستدامة المالية ورفع كفاءة الإنفاق:

إن ضمان تحقيق الإستدامة المالية والعمل على توازن الإيرادات والنفقات العامة من أهم أهداف الميزانية فقد تم تقدير الإيرادات والنفقات العامة لعام ٢٠١٩ م أخذاً في الاعتبار الآتي:

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما ينسجم مع الموارد المالية المتاحة ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- المحافظة على مستوى العجز ضمن المستويات الآمنة، وتخفيض حجم الدين العام.
- تحسين هيكلية الإيرادات الحكومية من خلال رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد تدريجياً على النفط.
- الإستمرار في خفض نقطة تعادل سعر النفط للإنفاق الحكومي.

(٢) الاستمرار في تحفيز الاقتصاد الوطني:

تعتبر الميزانية من أهم المرتكزات المحركة للاقتصاد الوطني لتنفيذ أهداف الخطط الخمسية وإنجاز التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال الآتي:

- استكمال مشروعات البنية الأساسية الداعمة لتحفيز النمو الاقتصادي.
- مواصلة سياسات دعم التنوع الاقتصادي من خلال توسيع مشاركة القطاع الخاص.
- الحفاظ على مستويات المصروفات الاستثمارية في القطاعات المنتجة التي تساهم في زيادة معدلات التشغيل وتدعيم التنمية الاجتماعية.
- تحقيق نمو اقتصادي بنسبة تتراوح بالمتوسط ما بين (٢ - ٣%) بالأسعار الثابتة خلال الخطة الخمسية التاسعة .
- المحافظة على استقرار معدلات التضخم على النحو الذي يحافظ على مستوى دخل الفرد.
- إحالة عدد من الخدمات الحكومية ليتم تنفيذها وإدارتها من قبل القطاع الخاص من خلال نماذج الإدارة أو الشراكة (PPP or outsourcing).
- توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على إسناد حصة من المشاريع والأعمال الحكومية إليها، والاستمرار في تقديم القروض التي يقدمها صندوق الرفد وبنك التنمية.
- مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات ذات الصلة بتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- الاهتمام بمخصصات الصيانة للأصول والمرافق والبنى الأساسية للحفاظ على الإنجازات التنموية المحققة وضمان استدامتها.

٣) استقرار المستوى المعيشي للمواطنين:

تولي الحكومة اهتماماً كبيراً في رفع مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين، ومن هنا فإن الميزانية تستهدف المحافظة على ما تم تحقيقه من إنجازات في هذا الشأن ومنها:

أ) الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية ذات الأولوية للمواطنين.

بلغت نسبة الإنفاق المقدر لعام ٢٠١٩م على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والاسكان والضمان والرعاية الاجتماعية (٣٩%) من إجمالي الإنفاق العام وتمثل الحصة الأكبر من الميزانية. وفيما يلي بيان تطور الإنفاق العام كنسبة مئوية على الخدمات الاجتماعية الأساسية للأعوام من (٢٠١٥ - ٢٠١٩م):

نسبة المصروفات السنوية على الخدمات العامة من إجمالي الإنفاق العام (٢٠١٥-٢٠١٩م)

(نسبة مئوية)



* بيانات عام ٢٠١٨م وفقاً للتوقعات الأولية، بيانات عام ٢٠١٩م وفقاً لتقديرات الميزانية.

(ب) التوظيف:

تستهدف الحكومة تعزيز الصرف على الإنفاق الاستثماري لتحسين المناخ الاستثماري لتمكين القطاع الخاص من إقامة مشروعات استثمارية ذات العائد الاقتصادي لخلق فرص عمل للشباب العماني، حيث يقدر ما سيصرف على المشاريع الاستثمارية خلال عام ٢٠١٩م نحو (٣,٧) مليار ريال عماني منه مبلغ (١,٢) مليار ريال عماني لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية التي تشرف عليها الوزارات والوحدات الحكومية، ومبلغ (٢,٥) مليار ريال عماني سيصرف من قبل الشركات الحكومية لتنفيذ مشروعات صناعية وخدمية سوف تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل، ومن جانب آخر فإن الحكومة مستمرة في تفعيل المبادرات التي تم التوصل إليها في مختبرات البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ).

أما بالنسبة للتوظيف في القطاع الحكومي فإن ميزانية عام ٢٠١٩م تتضمن نحو (٥٠٠٠) وظيفة شاغرة، حيث أن التعيينات في الجهات الحكومية مستمرة وفقاً للاحتياجات الفعلية خاصة في قطاعي التعليم والصحة والقطاعات الأخرى، إلا أنه يعول في توفير فرص العمل على القطاع الخاص بشكل رئيس باعتباره القطاع الذي يتولى مهمة القيام بكافة الأنشطة الاقتصادية في الدولة.

(ج) التدريب المقرون بالتشغيل:

في إطار حرص الحكومة على صقل وتنمية مهارات وكفاءات الشباب العماني الباحث عن عمل، يقوم الصندوق الوطني للتدريب خلال عام ٢٠١٩م باستكمال خطة التدريب لعدد (٦١٧٠) متدرب بالإضافة إلى تدريب دفعات جديدة بهدف مواصلة رفع كفاءة القدرات البشرية العمانية وتجسير الفجوة بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل من خلال السعي إلى تعزيز التعاون بين القطاعات ذات الأولوية لتحديد فرص العمل المتاحة والتعرف على المتطلبات الحالية والمستقبلية.

د) برنامج المساكن الاجتماعية والمساعدات والقروض الإسكانية:

تستمر الحكومة في تنفيذ برنامج بناء المساكن الاجتماعية وبرنامج المساعدات الإسكانية النقدية للفئات المستحقة من المواطنين، حيث تم تخصيص مبلغ وقدره (٩٠) مليون ريال عُمانى منه مبلغ (٦٠) مليون ريال عُمانى للقروض الإسكانية لبنك الإسكان العُمانى ، ومبلغ (٣٠) مليون ريال عُمانى مخصصات القروض التنموية والإسكانية.

هـ) دعم الوقود:

في إطار ما توليه الحكومة من اهتمام بالمواطن نحو تخفيف آثار وتبعات تحرير أسعار الوقود، تم توفير المخصصات المالية اللازمة لنظام الدعم الوطني، وقد بلغ عدد المسجلين في هذا النظام حتى نهاية عام ٢٠١٨م نحو (٣٢٥) ألف مواطن.

رابعاً: التقديرات المالية للميزانية العامة ٢٠١٩م:

التقديرات المالية للموازنة العامة ٢٠١٩م

الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٩م	الفعلي المتوقع لعام ٢٠١٧م	
١٠,١	١٠,٣	الإيرادات
١٢,٩	١٣,٢	الإنفاق
٢,٨	٢,٩	العجز

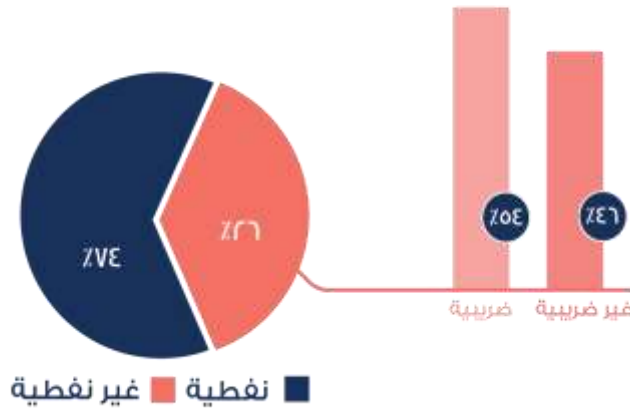
مليون ريال عُمانى

وفيما يلي توضيح للإيرادات العامة والإنفاق والعجز المقدر في ميزانية عام ٢٠١٩م وفقاً للتالي:

(١) الإيرادات العامة:

تم تقدير جملة الإيرادات بمبلغ (١٠,١) مليار ريال عُماني بارتفاع يبلغ (٦%) عن الإيرادات المقدرة لعام ٢٠١٨م والتي تتكون من إيرادات النفط والغاز بمبلغ (٧,٤) مليار ريال عُماني تمثل ما نسبته (٧٤%)، كما قدرت الإيرادات غير النفطية بنحو (٢,٧) مليار ريال عُماني ما نسبته (٢٦%) من إجمالي الإيرادات.

الإيرادات العامة



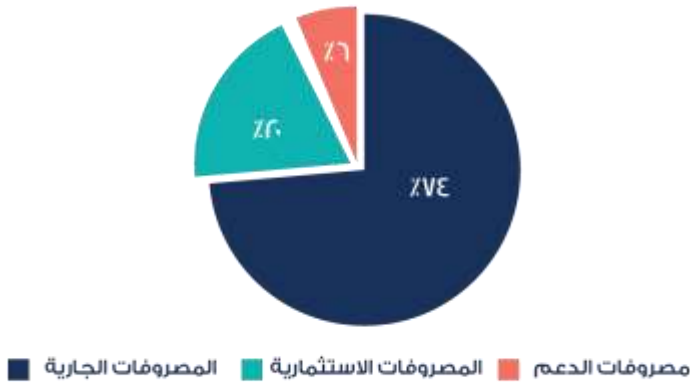
تم الأخذ في الاعتبار عند تقدير الإيرادات الاعتبارات التالية:

- التزام السلطنة بالتخفيض المقرر على إنتاج النفط وفقاً لقرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).
- عوائد الغاز من حقل خزان مكارم.
- الأثر المالي لتطبيق الضريبة الانتقائية لبعض السلع الخاصة.
- عوائد بيع بعض حصص الحكومة في الشركات (برنامج التخصيص).
- رفع كفاءة تحصيل الرسوم والضرائب، والتوسع في توفير الخدمات التفضيلية.
- توحيد رسوم الخدمات التي تقدمها البلديات.
- رسوم الخدمات التي تقدمها كل من وزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة الصحة.

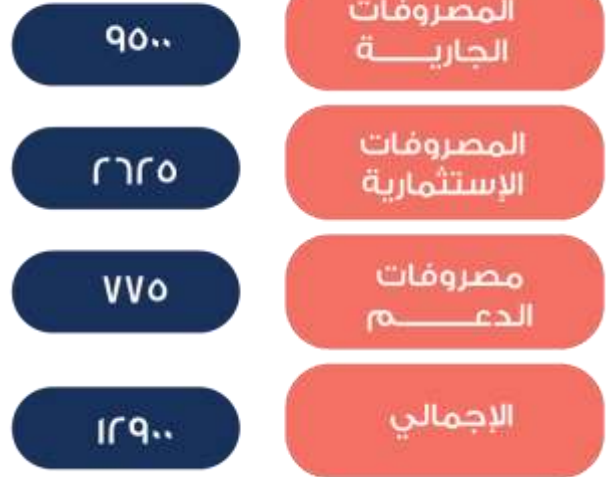
(٢) الإنفاق العام:

قدر إجمالي الإنفاق العام بنحو (١٢,٩) مليار ريال عُماني بارتفاع قدره (٤٠٠) مليون ريال عُماني عن الإنفاق المقدر لعام ٢٠١٨م بنسبة (٣%)، وفقاً للتالي:

الإنفاق العام المقدر لعام ٢٠١٩م



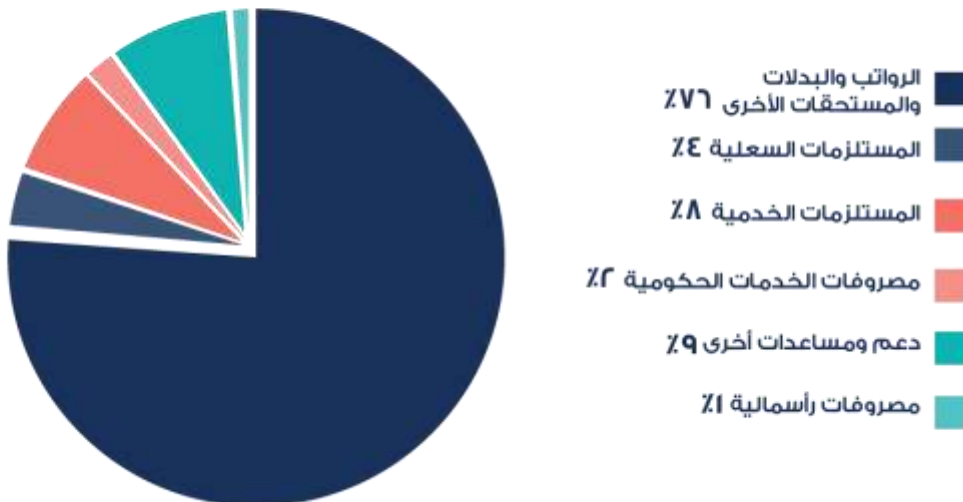
مليون ريال عماني



■ المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية:

قدرت مصروفات هذا البند بنحو (٤,٥) مليار ريال عُماني منها مخصصات رواتب ومستحقات الموظفين بمبلغ (٣,٥) مليار ريال عُماني متضمنة العلاوة الدورية وفروقات ترقية الموظفين العمانيين أقدمية عام ٢٠١٠م، والمصروفات التشغيلية بمبلغ (٠,٦) مليار ريال عُماني، علماً بأن بند رواتب ومستحقات الموظفين يمثل نسبة (٧٦%) من إجمالي المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية.

المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية لعام ٢٠١٩م



■ المصروفات الاستثمارية:

قدّرت الاعتمادات المالية في عام ٢٠١٩م للصرف على تنفيذ المشروعات الإنمائية بنحو (١,٢) مليار ريال عماني ويمثل هذا المبلغ السيولة النقدية المقدر صرفها خلال العام وفقاً لمعدلات التنفيذ الفعلية حيث تم مراعاة الإبقاء على مستوى الصرف دون تخفيض لضمان سير العمل وإكمال كافة المشاريع قيد التنفيذ دون أي توقف أو تأجيل وكذلك لضمان سداد الدفعات المالية المستحقة عن التعاقدات الحكومية في مواعيدها وبشكل منتظم.

وبالنسبة للمصروفات الاستثمارية فإن العمل جاري على تنفيذ واستكمال عدد من المشاريع الاستراتيجية منها:

- استكمال تنفيذ مشاريع شبكات المياه في عدد من الولايات.
- إنشاء مباني لصيانة الطائرات ومرافق الشحن والتموين بمطاري مسقط وصلالة.
- استكمال تنفيذ مشروع طريق الشرقية السريع.
- استكمال رصف الطرق الداخلية في عدد من ولايات السلطنة.
- استكمال تنفيذ مشروع ازدواجية طريق آدم - ثمريت.
- استكمال تنفيذ مشاريع البنية الأساسية للمنطقة السكنية الجديدة في ولاية لوى.
- استكمال تنفيذ برنامج تعويض المنازل المتأثرة بالطريق الساحلي.
- استكمال تنفيذ إنشاء عدد (٢٢٠٠) وحدات سكنية بديله للمنازل المتأثرة بالطريق الساحلي.
- بناء عدد (٤٠٠) وحدة سكنية في خور صولي بصلالة.
- استكمال تنفيذ برنامج البعثات الخارجية والداخلية للطلبة العمانيين لعدد (٩٥٠٠) بعثة حسب الآتي:
 - (٧٠٠٠) بعثة داخلية سنوية بمؤسسات التعليم العالي في السلطنة.
 - (١٥٠٠) بعثة خارجية.
 - (١٠٠٠) منحة للدراسات العليا ماجستير ودكتوراه.
- إنشاء مدارس جديدة وتنفيذ إضافات تربوية ببعض المدارس القائمة في مختلف الولايات.
- إنشاء عدد من المستشفيات (مستشفى السلطان قابوس في صلالة، مستشفى خصب، مستشفى السويق)، إضافة إلى استكمال عدد من المراكز الصحية في بعض ولايات السلطنة.

■ مصروفات إنتاج النفط والغاز:

قدرت مصروفات هذا البند في ميزانية ٢٠١٩م بنحو (٢,٢) مليار ريال عُماني بزيادة تبلغ نسبتها (٦%) عن تقديرات ميزانية ٢٠١٨م، والتي تشمل التكاليف التشغيلية والرأسمالية لإنتاج النفط والغاز والمصروفات الاستثمارية اللازمة للمحافظة على معدل الإنتاج الحالي والمستقبلي وزيادة الاحتياطيات (النفط والغاز).

■ مصروفات الدعم:

تبلغ المخصصات المقدرة لهذا البند (٧٤٥) مليون ريال عُماني وهو يزيد عن المعتمد في ميزانية عام ٢٠١٨م بنحو (٢٠) مليون ريال عُماني بنسبة (٣%)؛ نتيجة زيادة مخصصات دعم الكهرباء لمواجهة النمو في الاستهلاك، كما يتضمن هذا البند مخصصات دعم المنتجات النفطية ودعم القروض الإسكانية والتنمية والدعم التشغيلي للشركات الحكومية.

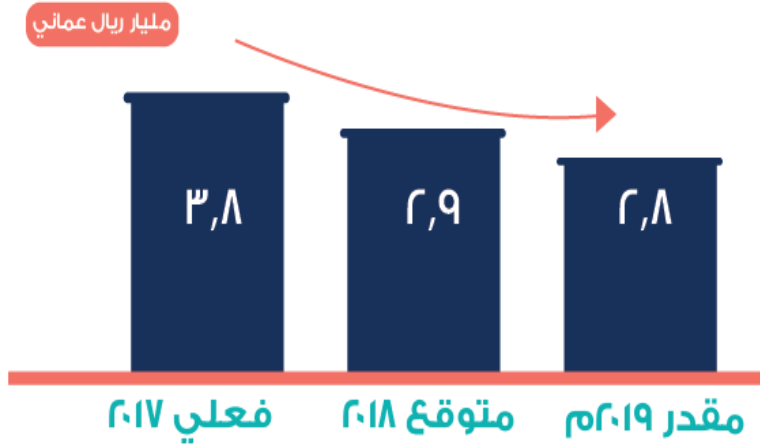
■ مصروفات أخرى:

يشمل مصروفات (خدمة الدين العام، المصروفات الانمائية للشركات الحكومية، مساهمة الحكومة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المحلية والخارجية) وقد بلغت (٧٨٥) مليون ريال عُماني بزيادة قدرها (١٠٠) مليون ريال عُماني عن تقديرات ميزانية ٢٠١٨م؛ نتيجة ارتفاع كلفة خدمة الدين العام بمبلغ (١٥٠) مليون ريال عُماني، مقابل انخفاض المصروفات الانمائية للشركات الحكومية ومساهمة الحكومة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المحلية والخارجية بمبلغ (٥٠) مليون ريال عُماني.

٣) العجز:

وفقاً للحسابات الأولية من المتوقع أن يبلغ العجز المالي الفعلي للسنة المالية ٢٠١٨م نحو (٢,٩) مليار ريال عُماني، فيما يقدر عجز الميزانية للسنة المالية ٢٠١٩م بنحو (٢,٨) مليار ريال عُماني وبنسبة (٩%) من الناتج المحلي، وبمقارنة العجز خلال السنوات الثلاث (٢٠١٦م و ٢٠١٧م و ٢٠١٨م) يتضح بأنه مستمر في الانخفاض، كما أن العجز المقدر لعام ٢٠١٩م يقل عن العجز في عام ٢٠١٧م بنحو (١) مليار ريال عُماني بنسبة (٢٦%).

تطور العجز خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩م)



٤ تمويل العجز:

على الرغم من ظروف أسواق الاقتراض العالمية وارتباطها بالتطورات الاقتصادية العالمية غير المواتية، فقد تم توفير التمويل اللازم لتغطية العجز المعتمد في ميزانية عام ٢٠١٨م من خلال الاعتماد بشكل أساسي على الاقتراض الخارجي بأسعار الفائدة السائدة في السوق، حيث شكل الاقتراض الخارجي ما نسبته (٦٩%) من التمويل اللازم، والاقتراض المحلي (١٧%)، وذلك تجنباً من مزاحمة القطاع الخاص في توفير احتياجاته التمويلية من السيولة المحلية من جهة، ولتعزيز التدفقات والاحتياطيات من العملة الأجنبية وخفض عجز الحساب الجاري من جهة أخرى، وتمويل رصيد العجز المتبقي (١٤%) من خلال السحب من الاحتياطيات.

أما بالنسبة لعجز الميزانية للسنة المالية ٢٠١٩م فسيتم تمويله من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي بنسبة (٨٦%) أي بمبلغ (٢,٤) مليار ريال عماني، بينما سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو (٤٠٠) مليون ريال عماني من خلال السحب من الاحتياطيات وذلك تنفيذاً للتوجهات العامة بالمحافظة على احتياطيات الصناديق السيادية وتقليل السحب منها قدر الإمكان والاعتماد على الاقتراض لاسيما الخارجي لتمويل العجز.

خامساً: جهود التنويع الاقتصادي في السلطنة:

في إطار مساعي الحكومة لتحقيق التنويع الاقتصادي فقد تضمنت ميزانية عام ٢٠١٩م المخصصات المقررة للقطاعات الخمسة المستهدفة ضمن البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ) والمتمثلة في قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الخدمات اللوجستية، قطاع السياحة، قطاع الثروة السمكية، قطاع التعدين.

إلا أنه وكما هو معلوم بأن هذا البرنامج يعوّل على القطاع الخاص بشكل أساسي لتوفير التمويل والاستثمارات المطلوبة للمشاريع المستهدفة في هذا البرنامج، وتأتي مساهمة الحكومة - بالإضافة إلى توفير التمويل لبعض المشاريع الأساسية - في تسهيل الإجراءات والعمل على تحسين بيئة الاعمال وتقديم الدعم والمساندة لهذه القطاعات.

وقد تم خلال الفترة الماضية تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات سواء من قبل الحكومة أو شركات ومؤسسات القطاع الخاص أو الشركات الحكومية، فقد شهد قطاع السياحة إضافة عدد من المنشآت السياحية وتم البدء في تنفيذ مشروع مدينة العرفان والواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس، كما تم في قطاع الصناعات التحويلية البدء في تنفيذ عدد من المشروعات منها مشروع مصنع لوى للمواد البلاستيكية ومصنع الحديد الصلب ومصنع للصناعات الدوائية، كما شهد قطاع الخدمات اللوجستية إضافة عدد من المشروعات منها مشروع مدينة خزائن الاقتصادية ومشروع توسعة ميناء صلالة، أما بالنسبة لقطاع الثروة السمكية فقد تم البدء في تنفيذ عدد من المشروعات منها مشاريع الاستزراع السمكي وانشاء مراكز رئيسية لتجميع منتجات الأسماك، وفيما يتعلق بقطاع التعدين فقد تم البدء في تنفيذ عدد من المشروعات منها إنشاء مشروع استخراج وإنتاج خام النحاس ومصنع لإنتاج السيراميك.

سادساً: الإجراءات المالية المتخذة لمواجهة عجز الميزانية وضبط الأوضاع المالية.

اتخذت الحكومة خلال الفترة الماضية عدداً من الإجراءات في جانبي الإيرادات والإنفاق بهدف تحقيق الاستدامة المالية، وسوف تستمر خلال عام ٢٠١٩م بالاهتمام بهذه الجوانب ومراقبة أدائها مع مراعاة سياسة التدرج في تطبيق هذه الإجراءات لتفادي أية تبعات حادة سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية وفيما يلي نستعرض أهم هذه الإجراءات:

١- تنشيط الإيرادات غير النفطية:

- الاستمرار في الجهود المبذولة لرفع كفاءة تحصيل الضرائب وتفعيل الرقابة والمتابعة.
- تطبيق الضريبة الانتقائية على بعض السلع الخاصة.
- تعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات من الضريبة الجمركية.
- تعديل ضوابط تخصيص الأراضي (التجارية والسياحية والصناعية والزراعية).
- تطبيق الرسوم المعدلة للخدمات البلدية.

٢- ترشيد الإنفاق العام:

- إعطاء الأولوية في التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتراث في تنفيذ المشروعات غير الملحة.
- استمرار ضبط الصرف على المشتريات الرأسمالية.
- عدم التوسع في الهياكل التنظيمية في الوزارات الحكومية.
- التحول الإلكتروني في الجهات الحكومية بما يؤدي إلى التسهيل والتسريع في الإجراءات.
- رفع كفاءة أداء الشركات الحكومية بهدف تعزيز مساهمتها في الاقتصاد والتأكيد على ضرورة تطبيق الحوكمة الجيدة.
- مراجعة منظومة الدعم الحكومي بهدف ترشيد استخدامه وتوجيهه للفئات المستحقة.
- العمل على تخفيض كلفة إنتاج النفط والغاز من خلال استخدام أحدث الأساليب والتقنيات المستخدمة في الإنتاج.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد استهلاك الطاقة في المباني الحكومية وإنارة الطرق.
- إشراك القطاع الخاص (Outsourcing) في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق والأعمال من أجل تخفيف العبء المالي عن الميزانية والإبقاء على مستويات ومعدلات الاستثمار .
- الالتزام بالمخصصات المعتمدة في الميزانية للوزارات والوحدات الحكومية وعدم اعتماد أية مبالغ إضافية خلال السنة.

ثامناً: التخطيط والانضباط المالي (الدعم المؤسسي).

- نظراً للتوسع الكبير الذي شهده الإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة وسعيًا لتحقيق الانضباط المالي وتصحيح مسار الإنفاق واحتواءه عند معدلات تكون قابلة للاستدامة وإعادة ترتيب الأولويات فقد قامت الوزارة بالآتي:
- إعداد إطار مالي للميزانية العامة للدولة متعدد السنوات (٢٠١٩م - ٢٠٢٢م)، يشمل توقعات الإيرادات والنفقات والعجز / الفائض والتمويل على المدى المتوسط يرتبط بالسياسات الاقتصادية.
 - بناء القدرات الفنية والإدارية للنظم الضريبية والجمركية.
 - استكمال تفعيل الحساب المصرفي الموحد للخزينة العامة لتعزيز الإدارة الفاعلة للسيولة والتدفقات النقدية في الخزينة.
 - استكمال خطة التحول إلى موازنة البرامج والأداء في العام المالي ٢٠١٩م وتحديد مؤشرات الاداء لعدد (١٣) وحدة حكومية.
 - إعداد خطة تمويل متوسطة الأجل لتغطية العجز المقدر في الميزانية.
 - إعداد ميثاق لحوكمة الشركات الحكومية.
 - في الجانب المالي والاقتصادي.

رغم التحسن الذي شهدته أسواق النفط خلال عام ٢٠١٨م، إلا أن التقلبات التي تشهدها هذه الأسواق تمثل تحدياً للميزانية العامة للدولة، حيث لا تزال إيرادات النفط تمثل المورد الرئيس للإيرادات الحكومية وبالتالي فإن أي انخفاض في أسعار النفط سيكون له تأثير على أداء ميزانية عام ٢٠١٩م والاقتصاد الوطني.

إن ميزانية العام الحالي ٢٠١٩م تستهدف تحقيق الاستدامة المالية من خلال المحافظة على مستوى العجز ضمن المستويات الآمنة وتخفيض حجم الدين العام ورفع مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة.

كما تستهدف الاستمرار في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على مستويات المصروفات الاستثمارية ومواصلة سياسات دعم التنويع الاقتصادي من خلال توسيع مشاركة القطاع الخاص.

ورغم التحديات المالية التي تشهدها ميزانية عام ٢٠١٩م إلا أنه تم الأخذ في الاعتبار الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين واستقرار المستويات المعيشية.

ختاماً تتشرف وزارة المالية أن تتقدم إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - بالتهنئة بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد ٢٠١٩م سائلين المولى عز وجل أن يمن على جلالته بالصحة والعافية وأن يمد في عمره، كما نتقدم بالتهنئة للشعب العُماني الكريم ونسأل الله العلي القدير أن يكون عام خير وبركة ورخاء.

صدر في: ٢٤ / ٤ / ١٤٤٠ هـ

الموافق: ١ / ١ / ٢٠١٩ م